تعقد مؤتمرها العاشر كانت الحملة الانتخابية الداخلية في حزب العمل تمهيدا لمؤتمر الحزب في أوجها، وقد أظهرت النقاشات التي دارت في فروع الحزب ان الكتل الثلاث التي يتكون منها حزب العمل (المباي ــ احدوت همعودا ــ رافي) لا تزال قائمة داخله . وقد عبر سكرتير الحزب الجديد ، أرييه (لوبه)الباب خلف سابير، عن رأيه بأن المندوبين الذين سيحضرون المؤتمر سيأتون وفي اعماق كل منهم هويته الحزبية السابقة .

ويبدو أن المسائل التي احتلت مركز الصدارة في مناقشات فروع الحزب ومؤسساته المختلفة كانت مسالة الوراثة ، بمعنى من يكون او يخلف غولدا مئير في رئاسة الوزراء ، ومسالة الموقف من مفاوضات يارنغ ، ومسالة النظام الانتخابي الجديد الذي أقر الحزب رسميا تبنيه بدلا من النظام السابق .

على صعيد الوراثة كان الشخص الذي بذل النشاط الاكبر في الحملة الانتخابية هو موشيه دايان . وقد ابدى الوزير المذكور في اكثر من مناسبة رأيا قال فيه ان انتخابات الحزب الداخلية لا تقل اهمية عنده من انتخابات الكنيست ، ان لم تكن تفوقها في الاهمية . ويبدو انه ، رغم سخرية بيجن وآخرين من هذا القول ، يعتبرها فعلا كذلك . اذ يذكر المراقبون ان الجهد والوقت الذي خصصه دايان للظهور في اجتماعات ومناسبات الحملة الانتخابية فاق بكثير الوقت والجهد الذي خصصه في انتخابات الكنيست التي تمت في نوفمبر ١٩٦٩ . ولم يخف كثير من المراقبين وخصوم دايان السياسيين رأيهم في أن تصريحاته التي أثارت الجدل العاصف المحكي عنه أعلاه كانت نابعة في حقيقتها من رغبته في اظهار نفسه بمظهر الشخص المعتدل الذي يمكن أن يكون زعيما لحزب العمل بمجموعه وليس مجرد زعيم لكتلة «الصقور المتطرفة» المتبلورة حوله .

الا انه رغم ذلك يشير المراقبون الى انه ما زال الوقت باكرا لاعتبار دايان وريثا محتملا لغولدا مئير، او لشغل منصب رئيس الحكومة . واشارت الاستفتاءات التي اجريت داخل مؤسسات الحزب، والمؤشرات الاولية لانتخابات الفروع كما تمت ، الى أن الرجل الاقوى على مستوى الحزب ما يزال بنحاس سابير السكرتير السابق ، وان كان هذا قد اعلن انه لن يرشح نفسه لمنصب رئاسة الحكومة ، وفهم المراقبون من ذلك أنه يفضل أن « يتوج » بدلا من أن يحكم .

وعلى صعيد مفاوضات يارنغ انتهى النقاش حولها كما هو معروف بارتصاص صفوف التيارات جميعها وراء قرار الحكومة بالعودة اليها، والمناورة ضمنها لانتزاع اقصى ما يمكن انتزاعه من مكاسب . واما على صعيد تغيير نظام الانتخابات فنذكر القارىء بأن هذا كان أحد المطالب الاساسية لحزب رافي سابقا، ومثل احدى النقاط الاساسية التي تركز حولها الجدل لما انفصلت مجموعة بن غوريون في عام ١٩٦٥ عن حزب المباي لتكون الحزب الجديد . ان هناك قرارا متخذا من الحزب بتغيير النظام الانتخابي من نظام نسبي الى نظام مناطقي ــ نسبي في آن واحد دون تحديد عدد المناطق وعدد النواب الواجب انتخابهم في كل منطقة ، وبالمقابل عدد النواب الواجب انتخابهم على اساس نسبي . ان النظام الانتخابي الاسرائيلي الحالي يقوم على اساس توزيع مقاعد الكنيست الاسرائيلية على القوائم الانتخابية وفقا للنسبة التي تحوزها كل قائمة من مجموع الاصوات على مستوى البلد ككل. وتغيير نظام الانتخابات من نظام نسبي الى مناطقي يمكن ان يؤدي الى سقوط كثير من الاحزاب الصغيرة ، اذ يصبح من الارجح في هذه الحالة فوز المرشح الاقوى في كل منطقة ، مسقطا بفوزه مرشحي الاحزاب الصغيرة التي تصل الى الكنيست الان بحكم مجموع الاصوات التي تنالها في مختلف انحاء البلاد . وليس سرا ان زمرة قوية في حزب العمل ، لاسباب مختلفة ، ليست متحمسة لتغيير نظام الانتخابات ، وتؤجل بالتالي وضع برنامج اكثر تفصيلا بشأنه ، وان كانت لم تعترض على اجراء اتصالات مع الحزب الليبرالي ، شريك حيروت في كتلة جاحال ، بغية جس النبض للاتفاق على مشروع قانون يطرح في الكنيست لتعديل نظام الانتخابات ، حيث ان الحزب المذكور يدعو ايضا لنفس الفكرة . وفي الوقت الذي يتجه فيه حزب العمل (مباي/ رافي/أحدوت همعودا) وكتلة جاحال (حيروت/ الليبراليون) نحو مزيد من الوحدة ، بدت علائم التفكك تظهر على « القائمة الرسمية » ، وهي القائمة التي شكلها بن غوريون بعد عودة ابرز عناصر رافي (دايان ــ بيرس) الى حزب العمل ، متسببين بذلك في سقوطه كحزب مستقل . فقد قدم عضو الكنيست ، ابيزوهار ، رئيس القائمة والشخص الثاني فيها بعد بن غوريون ، استقالته من رئاسة القائمة في النصف الثاني من نوفمبر ١٩٧٠ ، معلنا ان الخلافات بين اعضائها لا يمكن